|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 3** | **الوثيقة C17/97-A** |
|  | **1 مايو 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| مساهمة من جمهورية البرازيل الاتحادية |
| تعزيز مشاركة الأعضاء من غير الدول في عمل الاتحاد الدولي للاتصالات |

يشرفني أن أحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **جمهورية البرازيل الاتحادية**.

هولين جاو
الأمين العام

جمهورية البرازيل الاتحادية

تعزيز مشاركة الأعضاء من غير الدول في عمل الاتحاد الدولي للاتصالات

يحدد البند *أ ) مكرراً* من المادة 1 من دستور الاتحاد، أحد الأغراض الأساسية من الاتحاد، في تشجيع وتعزيز مشاركة الأعضاء من غير الدول (أي أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية) في أنشطة الاتحاد. فالمساهمات التقنية والفكرية والمالية للأعضاء من غير الدول في تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية وتطور الاتحاد لا تقدر بثمن، ولذلك ينبغي للاتحاد أن يسعى باستمرار إلى تعزيز مشاركتهم وزيادتها.

ويشكل ذلك تحدياً صعباً. وبوصف الاتحاد وكالة تابعة للأمم المتحدة، فهو منظمة تحركها الدول الأعضاء. وللدول أيضاً الحق السيادي في رسم السياسة العامة. بيد أن قاطرة تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي البحوث والاستثمارات والابتكارات التقنية التي يجود بها القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية. وقد حُددت هذه الأدوار تحديداً جيداً في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وينبغي أن تنفَّذ ضمن أعمال الاتحاد.

وتقترح هذه المساهمة مبادئ لتعزيز مشاركة الأعضاء من غير الدول في أعمال الاتحاد، وبالتالي الاحتفاظ بالأعضاء الحاليين وجذب أعضاء جدد.

المبدأ رقم 1 - زيادة القيمة المقدَّمة لأعضاء الاتحاد

ينبغي أن يشارك الأعضاء من غير الدول في جميع أنشطة الاتحاد، بدرجات متفاوتة من المشاركة تبعاً لمستوى المناقشات التقنية الجارية. وكلما ازداد الطابع التقني للمناقشات (أي في لجان الدراسات وما شاكَلَها)؛ قلت القيود المفروضة على مشاركة الأعضاء من غير الدول.

ومع مراعاة القرار 54 (الحمامات، 2016)، يحق لأعضاء القطاع أن يشاركوا مشاركة كاملة في جميع أنشطة القطاع الذي هم أعضاء فيه (الفقرة 3 من المادة 4 من الدستور)، بما في ذلك لجان الدراسات الإقليمية التابعة لقطاع تقييس الاتصالات. ويُسمح للمنتسبين بالمشاركة في أعمال لجنة الدراسات التي تخصهم دون المشاركة في اتخاذ أي قرار أو في نشاط اتصال للجنة الدراسات تلك اللجنة الدراسية (المادة 20، 7 *مكرراً ثانياً* من الاتفاقية) ويسمح لهم بالمشاركة في الفريق الإقليمي. ويُسمح للهيئات الأكاديمية المشاركة في أعمال القطاعات الثلاثة دون أي دور في اتخاذ القرار (القرار 169، بوسان، 2014)، ويسمح لها بالمشاركة في لجان الدراسات الإقليمية.

وينبغي أن يكون للدول الأعضاء الحق في تحديد طريقة مشاركة الأعضاء من غير الدول خارج لجان الدراسات، ولكن ينبغي أن تتحاشى وضع قيود على مشاركة الأعضاء من غير الدول في أنشطة قطاعاتها.

وينبغي للمجلس أن يواصل دراسة التدابير الرامية إلى زيادة القيمة المقدَّمة للأعضاء من غير الدول، من قبيل إنشاء فئات جديدة من العضوية للكيانات غير الربحية والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)، وتقديم مزايا مالية للأعضاء في أكثر من قطاع واحد، مع الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة في الإيرادات المتأتية من هذه التدابير. وينبغي للمجلس أيضاً أن يناقش الرسوم والحقوق وطرائق مشاركة الفروع الإقليمية للشركات العالمية كأعضاء قطاع في لجان الدراسات والأفرقة الإقليمية (أي هل ينبغي أن تدفع الفروع الإقليمية رسوماً كاملة تارة أخرى للمشاركة في الأفرقة الإقليمية أم تدفع رسوماً مخفضة أم تعفى من الرسوم؟).

المبدأ رقم 2 - تعزيز المشاركة بتجنب الازدواجية في العمل

وينبغي للمؤتمرات/الجمعيات القطاعية والأفرقة الاستشارية القطاعية، عند البت في هيكل القطاع ولجان الدراسات، أن تلقي نظرة شاملة على قطاعي الاتحاد الآخرين والمنظمات الدولية الأخرى، وتتجنب الازدواجية في العمل.

وكمثال على ذلك، ثمة إمكانية كبيرة لازدواجية العمل في لجان الدراسات الإقليمية بقطاع تقييس الاتصالات. وفي حين ينبغي أن نراعي أهداف القرار 54 (الحمامات، 2016) والقرار 123 (بوسان، 2014) الرامية لزيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال الاتحاد، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن إنشاء لجان دراسات إقليمية قد يأتي بنتائج عكسية. فازدياد اجتماعات لجان الدراسات الإقليمية التي يتعين حضورها يتطلب ميزانية أكبر قد تثني جميع الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والأعضاء من غير الدول، عن المشاركة في اجتماعات المنظمات الإقليمية وفي اجتماعات لجان الدراسات الرئيسية. وعلاوةً على ذلك، تظل قرارات لجنة دراسات إقليمية بحاجة للمناقشة وللموافقة عليها في لجنة الدراسات الرئيسية.

وتقدم الوثيقة [C17/72](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0072/en) لمحة عامة عن الأفرقة الإقليمية وتفيد بأن هناك حالياً 23 فريقاً إقليمياً في قطاع تقييس الاتصالات. ولا تعارض البرازيل إنشاء أفرقة إقليمية؛ غير أنها تتخوف من آثار بعض الأفرقة الإقليمية على كفاءة العمل التقني في لجان الدراسات الرئيسية والمنظمات الإقليمية، والآثار من حيث الميزانية على أعضاء الاتحاد وعلى الاتحاد نفسه. فلا بد من تجنب ازدواجية وتداخل العمل غير الضروريين من أجل زيادة الكفاءة وإشراك الجميع في أعمال الاتحاد وتقليل تكاليف المشاركة في الاجتماعات وتنظيمها إلى أدنى حد ممكن.

المبدأ رقم 3 - احترام كفاءات وخبرات ومدخلات الأعضاء من غير الدول

أعرب بعض أعضاء القطاعات عن شعور مؤداه أن خبراتهم ومعلوماتهم وبياناتهم المقدمة، لا سيما في لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، كثيراً ما تُغفَل دون مناقشة، مما يفضي إلى اتخاذ قرارات على أساس دواع جيوسياسية بدلاً من الأدلة التجريبية والخبرة التقنية. ولا يشجع هذا الحال مشاركة وعضوية دوائر الصناعة، ويضعف قوة وشرعية توصيات الاتحاد. وبالنظر إلى أن معظم توصيات الاتحاد هي معايير تقنية تعتمدها دوائر الصناعة؛ تُعتبر القوة والشرعية التقنية عناصر حاسمة في صياغتها والموافقة عليها.

وينبغي أن يعامل رؤساء لجان الدراسات وفرق العمل مدخلات أعضاء القطاعات والدول الأعضاء على نحو عادل، مع الاعتراف بالقيمة التي يقدمها القطاع الخاص والقطاع العام للمناقشات. ولئن كان التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أساسياً في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسة العامة، ينبغي للدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها دائماً دور جهات القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية في التنمية الاقتصادية والتقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي دوماً تشجيع مساهماتها وتقديرها حق قدرها.

وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن يكون هناك التزام تام بعمليات وإجراءات الاتحاد الموثَّقة، ولا سيما فيما يتعلق بإدخال الوثائق، وتحديد توافق الآراء، والنتائج المحددة سلفاً، وإعداد التقارير الدقيقة عن الاجتماعات، ولا سيما في لجان الدراسات. ومن شأن ذلك أن يحتضن بيئة ذات أواصر زمالة وتعاون أقوى، وأن يعزز العلاقات والثقة بين أمانة الاتحاد، بصفتها طرفاً محايداً، وبين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_